دور القيم فى الارتقاء بالأداء التنموى فى مصر [1]

سهير أبو العينين*

المقدمـة:-

تناول كثير من الدراسات تحليل وتقييم تجربة التنمية فى مصر منذ الستينات وحتى وقتنا الحالى، وقد تعرض بعض هذه الدراسات إلى الإشارة إلى تأثير بعض القيم والسلوكيات على بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة٢، إلا أن الغالب الأعم فى هذه الدراسات يعتمد فى التقييم على العوامل الاقتصادية والمؤسسية.

إن انحراف مسار التنمية فى مصر عن النجاح الذى حققته الدول الآسيوية التى بدأت تجاربها التنموية مع مصر أو بعدها لا يمكن تفسيره بالاعتماد فقط على العوامل الاقتصادية، فقد تشابهت السياسات إلى حد كبير فى الدول النامية، ولكن المشكلة فى مصر كانت دائماً فى التطبيق، وهو ما يتوقف بدرجة كبيرة على سلوكيات الأفراد ودوافعهم، والتى تحركها منظومة القيم والثقافة السائدة فى المجتمع.

وقد تعرضت منظومة القيم فى مصر لتغيرات نتيجة عوامل متعددة داخلية وخارجية، أبرزها العوامل السياسية (ثورة ١٩٥٢، التحول الاشتراكى، تراجع الديمقراطية، نكسة ١٩٦٧، سياسة الانفتاح، كبت الحريات والفساد..) وعوامل اجتماعية أبرزها الهجرة إلى دول الخليج. وقد رصدت عدة دراسات هذه الظاهرة، ومن أبرزها دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء٣ فى عام ٢٠٠٨ التى رصدت هذه التغيرات ومظاهرها وأسبابها ثم تطرقت لاقتراح استراتيجية لتجاوز الأزمة الأخلاقية الحالية وتحسين منظومة القيم فى مصر بما يدعم التنمية المستهدفة.

ولعل أهم التغيرات التى طرأت على منظومة القيم فى مصر هى تغليب النظرة المادية وتراجع الثقة بين أطراف المجتمع وشيوع سلوكيات الأنانية والسلبية وفساد الجهاز الإدارى للدولة وإهدار المال العام، وقد انعكس ذلك على كل مظاهر حياة الأفراد وعلى أدائهم ونتائج هذا الأداء على كل الأصعدة، ومنها بالدرجة الأولى الصعيد الاقتصادى. لقد أدى ذلك إلى عراقيل فى المسارات المختلفة عطلت فرص النجاح فى تطبيق السياسات التنموية، وأهدرت استثمارات وأموال وجهود ووقت ثمين كان يمكن أن يرتقى بالتنمية فى مصر إلى مصاف الدول التى حققت نجاحات

---

* أ.د. سهير أبو العينين:مستشار بمركز الدراسات الكلية -معهد التخطيط القومى

إن العوامل غير الاقتصادية، وبصفة خاصة منظومة القيم، كان لها دور حاسم فى تحديد مدى نجاح التجربة التنموية فى مصر. ومن ثم فإن الإسراع بالتنمية واستكمال أبعادها المختلفة، وبصفة خاصة البعد الإنسانى والحضارى، يتطلب تحليل العلاقة التفاعلية بين منظومة القيم والأداء التنموى بهدف الوصول إلى آليات يشارك فيها كل أطراف المجتمع لتصحيح الخلل الذى أصاب هذه المنظومة.

أولاً: العلاقة بين بعض القضايا الاقتصادية المحورية والقيم الثقافية والأخلاقية

يتمثل المنهج الأساسى لعلم الاقتصاد فى تحليل السلوك ودوافع اتخاذ القرارات المرتبطة بمجالات الانتاج والتوزيع والاستهلاك على المستويات المختلفة: المستوى الجزئى (الفرد – المنشأة)، المستوى القطاعى، المستوى الكلى، وآثار هذه القرارات والتفاعلات بين كافة الأطراف الفاعلة فى المجتمع فى سياق النشاط الاقتصادى.

ولعل أهم القضايا الاقتصادية محل اهتمام الدول النامية بصفة خاصة هى قضية التنمية.

إن تقييم الأداء التنموى ظل فترة طويلة (وما زال فى كثير من الأحيان) يعتمد على الجوانب المادية بالدرجة الأكبر. وقد ظهرت أدبيات فى سياق علم الاقتصاد الأخلاقى توضح دور القيم فى توجيه الأداء الاقتصادى، وكذلك دور العوامل التاريخية والسياسية فى التأثير على تطور منظومة القيم فى المجتمع، وأثر هذا التطور بدوره على الأداء الاقتصادى وعلى مسيرة التنمية فى المجتمع[٤].

إن الثقافة تؤثر فى القيم التى يتبناها الأفراد، وهذه القيم توجه سلوكهم وقراراتهم فى كل الجوانب ومنها القضايا الاقتصادية. وقد قام علماء الاجتماع والأنثروبولوجى بالعديد من الدراسات الميدانية والتطبيقية، والتى تراكمت فيها العديد من الأدلة والمؤشرات حول أثر الثقافة على السلوك الاقتصادى.

وفى السنوات الحديثة بدأ الاقتصاديون أيضاً يتناولون هذا الموضوع ويطبقون أدواتهم التحليلية والقياسية لدراسة تأثير الثقافة على نتائج الأداء الاقتصادى، وقد مكنهم من ذلك تطور أدوات التحليل وأيضا توافر المعلومات اللازمة للقيام بمثل هذه الدراسات (مثل المسح العالمى للقيم[٥] World Values Survey).

العلاقة بين منظومة القيم والعمل:

إن هناك أهمية قصوى للتشغيل فى تحقيق التماسك الاجتماعى فى المجتمع، ويجب أن يكون العمل بأجر لائق ويؤدى إلى زيادة الثقة والمشاركة المجتمعية، كما أن التشغيل الذى لا يسمح بالإبداع والترقى وتنمية القيم لا يساهم بشكل كاف فى التماسك الاجتماعى. إن توفير تدريب مدى الحياة لتنمية المهارات للشباب العاطل يمكن أن يخفض من انضمامهم للعصابات وممارسة الإجرام ويخفض الصراعات

فى المجتمع. وفى فترات الأزمات فإن برامج التشغيل المؤقتة للشباب المتعطل مع التدريب، وخاصة للفئات المهمشة، تسهم فى تخفيض الصراعات والأزمات، وخاصة إذا تم استهداف المناطق ذات المعدلات العالية فى العنف.

وقد أثبتت الدراسات أن اشراك القطاع الخاص فى هذه البرامج للتشغيل والتدريب يزيد من التواصل بين الأفراد والمجموعات.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الثقافة والعمل فإن القيم السائدة لدى كل من صاحب العمل من ناحية، والعامل من ناحية أخرى، تؤثر بشكل كبير على طبيعة وأسلوب العمل وحقوق الأطراف المختلفة وعلى الانتاجية، وفى النهاية على فرص نجاح المؤسسة التى تجمع الطرفين.

من ناحية صاحب العمل فإن ثقافته والقيم التى يتبناها تؤثر على مدى تقبله لفكرة المساهمة فى حل مشكلات المجتمع، ومن أهمها البطالة والعمل على التوجه إلى الأنشطة التى تستوعب عمالة كثيفة وتوفير أجور مناسبة للعاملين.

إن الالتزام بالقوانين التى تحدد حقوق العمال واحترام هذه القوانين والحقوق يتطلب قيما معينة لدى صاحب العمل وأيضاً لدى السلطة الحاكمة لتطبق القوانين بحزم.

إن انتشار المادية والسعى إلى الربح المادى بأى الطرق يؤدى إلى استغلال أوقات الأزمات والبطالة لتخفيض أجور العاملين، كما يؤدى إلى عدم الالتزام بتوفير ظروف العمل الملائمة، وخاصة البيئة الصحية للعاملين، وأيضاً مطالبتهم بالعمل عدد كبير من الساعات مما يكون له أثر اجتماعى سلبى لأنه يقتطع من وقت الأسرة وتربية الأبناء، مما يكون له انعكاسات ضارة على المجتمع.

هناك أيضاً قضايا شائكة مثل قضية تشغيل الأطفال فى الدول النامية.

ولعل واقعة انهيار مصنع للملابس الجاهزة على العاملين فيه ومقتل أكثر من ألف عامل فى بنجلاديش فى مايو ٢٠١٣ تعد مثالاً واضحاً لأثر القيم الأخلاقية لدى صاحب العمل على ظروف العمل والتى قد تصل إلى مدى القضاء على حياة العاملين دون مبالاة.

ومن ناحية العاملين فإن هناك علاقة واضحة بين القيم السائدة بينهم وأدائهم فى العمل. حيث إن عدم الالتزام بقواعد الثواب والعقاب والحزم فى تطبيق القوانين يؤدى إلى تكريس قيم سلبية تؤثر بشدة على ظروف العمل وعلى الأداء، فتظهر بعض السلبيات مثل عدم احترام المواعيد وإهدار كثير من وقت العمل فى ممارسات غير منتجة، وعدم الالتزام بمواصفات الأداء.

الثقافة والانتاجية:

إن تحسين انتاجية العمل وانتاجية المؤسسة يتطلب نمطاً ثقافياً فى المجتمع لترسيخ مجموعة من القيم مثل: الحماس، الالتزام، بذل وإرادة للعمل بجدية وتمسك المجتمع بثقافة المنافسة والتميز. كما يتطلب أيضاً توافر قيم أخلاقية لدى كل من صاحب العمل والعاملين.

ولمزيد من التحليل حول العلاقة بين الثقافة والانتاجية يجب التعرض لمفهوم ثقافة المؤسسة organization's culture[٦].

يصعب تعريف ثقافة المؤسسة، ولكن بصفة عامة هى القيم والمعتقدات وعلاقات وآليات العمل والتى تشكل البيئة المحيطة بالعمل والعاملين من قيادات وعاملين. أو هى السلوك الذى ينتج عندما تتوصل مجموعة معينة من الأفراد بشكل غير مكتوب إلى مجموعة من القواعد التى تحكم عملهم مع بعضهم البعض.

من الناحية الرسمية فإن المؤسسة تتبنى ثقافة رسمية من خلال ما تعلنه فى وثائقها عن الرؤية والمهمة والقيم الأساسية والسياسات وأساليب العمل فى المؤسسة. إلا أنه إلى جانب ما هو معلن، فإنه فى الواقع الفعلى تكون هناك ثقافة وقيم غير مكتوبة، وغالباً ما تختلف عن الثقافة الرسمية المعلنة. ومن الأمثلة التى ترصدها بعض الدراسات التطبيقية للقيم السلبية فى المؤسسة، حتى وإن كانت تعطى أجوراً ومزايا نقدية جيدة وظروف عمل جيدة، إلا أن التنافس الحاد والغلظة والتعالى فى إظهار التفوق والنجاح، وتغاضى الإدارة العليا عن هذه الممارسات، فإن هذه القيم تثير الحزازات بين العاملين وتشتت اهتمامهم عن الإجادة وتحقيق أهداف العمل ومن ثم تؤثر سلباً على الانتاجية.

إن الدوافع الإيجابية هى التى تؤدى إلى زيادة الانتاجية والعكس صحيح. ويجب على الشركات فى هذا السياق أن توفر للعاملين مناخاً جاذباً للعمل والإجادة وذلك باستخدام أساليب أفضل للعمل وتكنولوجيات جديدة ومرنة لأنماط العمل.

ويلاحظ كثير من الدراسات التطبيقية أنه فى الزمن الحالى هناك تزايد فى انتشار الثقافات السلبية فى المؤسسات، حيث يسود الجشع والفساد والتمييز وانعدام المساواة، ومن التداعيات على هذا الانتشار المظاهرات العنيفة والطويلة التى حدثت فى وول ستريت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠١١. إن الدافع إلى الربح الشخصى والسلطة والقوة يحرك المؤسسات، حتى وإن كان ذلك على حساب الآخرين وبصفة خاصة العاملين.

هناك مقولة أنه لا يمكن انجاز شئ رائع دون حماس ، حيث يجب أن يحب العامل عمله ويذهب إليه بحماس، ولا يكفى فى ذلك مجرد أجر جيد وإنما يجب أن يشعر العامل أنه يستمتع بعمله.

ومن القيم الجيدة فى هذا السياق فى ثقافة الشركة تشجيع العمل الجماعى واحترام الفرد والالتزام بالتفوق وأن تكون القيادة خادمة للآخرين أكثر من كونها مخدومة منهم.

ومن القيم الأخرى المهمة توافر الثقة فى التعاملات داخل المؤسسة، حيث إنها تزيد من الحماس للعمل والقيام بشكل تطوعى بمجهود أكبر فى العمل. وتعد الثقة من أهم مقومات رأس المال الاجتماعى.

ويجب أن تكون الدوافع فى التعامل مع الآخرين تنبع من تبادل المنفعة والخدمة وليس المنفعة الشخصية فقط. ومن المهم أيضاً أن يكون هناك مصداقية فى القيادة وصدق وشفافية فى التعامل والتواصل مع العاملين.

الثقافة والاستهلاك والادخار:

إن مفهوم ثقافة الاستهلاك يعد من المفاهيم الحديثة. وهناك كثير من الجدل حالياً حول بعض المفاهيم مثل الإفراط فى الاستهلاك ، الاستهلاك والمستهلكين. هذا الجدل يثور على مستوى الإعلام والدوائر السياسية والأكاديمية.

ولا يمكن تناول مفهوم ثقافة الاستهلاك إلا من منظور عالمى، حيث أصبح العالم مترابط بشكل غير مسبوق، ويمكن لأى فرد من مكانه أن يتواصل مع أى مكان فى العالم، وأن يشترى ويبيع من وإلى أى مكان فى العالم. كما أن الدعاية والإعلان لم تعد تعرف أى حدود بين الدول بفضل التطور فى وسائل الاتصال.

فى الماضى انتقلت ثقافة المستعمرين إلى المستعمرات. وفى الوقت الحالى هناك اتجاهات قوية إلى فرض ثقافة استهلاك عالمية. ويوجد اختلاف فى الرؤية لهذه الثقافة العالمية للاستهلاك، وهل هى تمثل تطوراً إيجابياً أو محايداً أو سلبياً، وهل هى تمثل مرحلة تاريخية حتمية أم أن النشاط السياسى للمعارضين لها يمكن أن يحد منها أو يوقفها.

إن شركات التسويق العالمية تصل الآن إلى كل مكان فى العالم وفتحت أسواقاً فى كل مكان، وقد ساعد تحرير التجارة العالمية على ذلك، وسيطرت الشركات العملاقة وفرضت نفسها ومتطلبات تسويق منتجاتها على العالم. وهناك دور كبير للإعلان والإعلام فى جعل ثقافة الاستهلاك عالمية.

إن الانتاج الكبير للشركات العملاقة يتطلب استهلاكاً كبيراً يتجاوز الأسواق المحلية وبعض الصادرات، ومن ثم يجب فتح أسواق العالم لاستيعاب هذا الانتاج.

ومنَ مؤشرات العلاقة بين الثقافة والاستهلاك فى الوقت المعاصر ظهور ما يسمى مفهوم الصناعات الثقافية، وهو عبارة عن مزج بين الصناعة وبين الثقافة، حيث إن المنتجات الثقافية مثل الموسيقى والأدب وكل أشكال الترفيه أصبحت تنتج وتوزع مثلها مثل السلع المادية كالسيارات على سبيل المثال. وأصبحت بالتالى تخضع لآليات الانتاج الكبير والتوزيع والاستهلاك مثل السلع المادية.

إن المنتج أصبح يلاحق المستهلك بسلع جديدة بشكل مستمر (مثال فى مجالات الاتصال والحاسب الآلى والمحمول ...) كل يوم تظهر أنواع جديدة أكثر تقدماً وبها خدمات أكثر وبها إبهار.

وهناك من يرى أن الرغبة فى التسويق وتحفيز الاستهلاك جعلت الإعلام الموسع يتحول إلى نوع من النشاط الاقتصادى الذى يوجه الأفراد إلى تلبية احتياجات غير حقيقية، وقد تكون فى غير اتجاه مصلحتهم الحقيقية.

ويمارس الإعلام تأثيراً كبيراً على ثقافة الاستهلاك، ومن أمثلة ذلك تغير عادات الطعام وأنواعه، انتشار الطعام الجاهز السريع، خاصة بين الشباب وآثاره الاقتصادية والصحية (السمنة والكوليسترول وأمراض العظام والقلب انتشرت بين الشباب). كما أن الإعلانات تنشر ثقافات بعينها ونمطاً للحياة يؤدى إلى تزايد الاستهلاك الترفى وتشجع على السعى للمظاهر.

وتؤدى بعض الظواهر مثل الرغبة فى التقليد والمحاكاة لدى الطبقات المتوسطة، والرغبة فى التميز لدى الطبقات الغنية، إلى تزايد الاستهلاك الترفى، واتجاه جزء من الموارد المحدودة إلى انتاج واستيراد سلع وخدمات تلبى احتياجات هذا الاستهلاك الترفى وهو عادة عالى الربح.

وتؤدى ظاهرة شيوع وتزايد الاستهلاك الترفى إلى آثار اقتصادية تؤثر على مسار التنمية وعلى أوضاع الفقراء، لأن الإفراط فى الاستهلاك الترفى يؤدى إلى سحب جزء من الموارد التى كان يمكن أن تخصص لتعميق التصنيع والاستثمار فى الصناعات الاستراتيجية والصناعات كثيفة العمالة التى يمكن أن تساهم فى توفير فرص عمل للشباب المتعطل، وتمويل التقدم التكنولوجى، والتوسع فى انتاج السلع والخدمات والمرافق التى تلبى احتياجات الفقراء وتخرجهم من دائرة الفقر. وتكون النتيجة الطبيعية لذلك هى استمرار الفقر وتردى أوضاع الفقراء، كما أن نمط انتاج معظم السلع الترفية ينتج عنه تبديد للموارد الطبيعية والبيئية وزيادة تلوث البيئة. من الأمثلة على ذلك أن التوسع فى زراعة الموز فى بعض المناطق فى أمريكا اللاتينية يكون عن طريق قطع الغابات. كما أن زيادة انتاج اللحوم (التى زاد استهلاكها بشدة على مستوى العالم) وتربية الحيوانات تعد من أكثر الأنشطة استهلاكاً لموارد المياه

النادرة، كما أن من مقتضيات الانتاج الاقتصادى الكبير أن يتم تربيتها فى أماكن مغلقة ضيقة، مما ينشأ عنه تزايد الأمراض فيتم حقنها بمضادات حيوية تنتقل إلى طعام الإنسان وتؤدى إلى ضعف تأثير المضادات الحيوية التى يتناولها الإنسان عندما يمرض، وذلك بالإضافة إلى لجوء المربين لاستخدام الهورمونات فى غذاء بعض الحيوانات مثل الدواجن ليزيد وزنها بسرعة مما ينتج عنه آثار صحية ضارة بالإنسان وأيضا ضارة بالبيئة من خلال مخلفات هذه الحيوانات.

وقد أدت ظاهرة الإفراط فى الاستهلاك إلى اتساع الفوارق بين الأغنياء والفقراء وزيادة حدة عدم العدالة داخل الدول وفيما بينها على مستوى العالم.

ويوضح تقرير البنك الدولى "مؤشرات التنمية فى العالم " لعام ٢٠٠٥ أن أفقر ١٠% من سكان العالم (أى ما يقرب من ٦٠٠ مليون شخص) نصيبهم لا يتجاوز ٠.٥% من إجمالى الاستهلاك العالمى، فى حين أن أغنى ١٠% من السكان يستهلكون ما يقرب من ٦٠%٧ . ومن المؤشرات الأخرى فى تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية فى عام ١٩٩٨ أن استهلاك طعام الحيوانات المنزلية (القطط والكلاب) على مستوى العالم كان يبلغ ١٧ مليار دولار، واستهلاك السجائر والخمور فى أوروبا يبلغ ٢٠٠ مليار دولار، وتجارة المخدرات فى العالم تبلغ ٤٠٠ مليار دولار. فى حين أن تقديرات الأمم المتحدة للتكلفة الإضافية المطلوبة لتوفير خدمات صحية أساسية وغذاء على مستوى كل الدول النامية للفقراء يبلغ حوالى ١٣ مليار دولار، ولتوفير خدمات التعليم الأساسى للجميع ٦ مليار دولار، والمياه والصرف الصحى ٩ مليار دولار[٨]. هذه المفارقات لتفضيلات العالم فى الاستهلاك توضح أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء بلغت حداً يصعب تصوره.

وفيما يتعلق بالادخار فقد رصدت بعض الدراسات التطبيقية وجود علاقة بين القيم الدينية وبين تربية الأبناء على أهمية الادخار والتوفير وترشيد استخدام الموارد، ومن ثم يؤثر ذلك على معدل الادخار القومى.

ووجدت معظم الدراسات أن زيادة نسبة الأفراد الذين يتبنون قيمة الادخار ويحرصون على تربية أبنائهم على هذه القيمة، فى مثل هذه المجتمعات ترتفع معدل الادخار على المستوى القومى. وفى بعض الدراسات القياسية وجدوا أن هذه القيمة المرتبطة بثقافة هذه المجموعات تفسر ما يقرب من ٤٢% من قيمة معدل الادخار القومى[٩]، وهى تعد نسبة كبيرة.

وقد خلصوا من ذلك إلى أن تفسير تباين معدلات الادخار بين الدول يجب أن يأخذ فى الاعتبار أهمية العوامل الثقافية بنفس قدر أهمية العوامل الاقتصادية المفسرة

للادخار مثل معدل نمو الدخل ونسبة الإعالة. وفى هذا السياق فإن ظاهرة الإفراط فى الاستهلاك تؤدى إلى انخفاض الميل للادخار ومن ثم معدل الادخار القومى.

المسئولية الاجتماعية لرأس المال

إن الظواهر السلبية التى ترصدها الدراسات المختلفة حول أداء رأس المال الخاص وقطاع الأعمال أدت إلى التفكير فى، واقتراح، سياسات وإجراءات لتنظيم عمل الشركات للحد من الآثار السلبية لأنشطتها على المجتمع. وهكذا ظهرت مفاهيم المسئولية الاجتماعية للشركات والاستثمار المسئول اجتماعياً.

والمسئولية الاجتماعية للشركات: هى شكل من أشكال التنظيم الذاتى للمؤسسة للتحكم ومراقبة أدائها لضمان الالتزام بالقانون والقواعد الأخلاقية والمعايير الدولية، بما يضمن تأثيرا إيجابيا لأنشطة الشركة على البيئة والمستهلكين والعاملين والمساهمين والمجتمع ككل. ويلاحظ أن هذا المفهوم يتداخل مع مفهوم الاستثمار المسئول اجتماعياً(١٠).

والاستثمار المسئول اجتماعياً: هو الاستثمار الذى يراعى الصالح العام ولا يقتصر على تعظيم العائد المالى، ومن ثم فهو ينطوى على اعتبارات أخلاقية تقضى مثلاً باستبعاد بعض السلع والخدمات الضارة مثل التبغ والخمور والأسلحة والقمار، ويركز على الأنشطة التى تحمى المستهلك وتحسن البيئة وتعزز حقوق الإنسان ... ويتم تناول هذه القضايا فى إطار الدراسات التى تتناول القواعد الأخلاقية فى نشاط الأعمال.

وفى هذا السياق هناك ما يسمى بالتدريب الأخلاقى داخل الشركات لتدريب العاملين على الاستناد إلى قواعد الأخلاق فى عملهم وقراراتهم وممارساتهم، وخاصة فى الأمور التى لا يوجد لها إجراءات محددة للعمل.

وهناك بعض الحكومات، مثل الدانمارك، تطالب الشركات بإصدار تقارير عن المسئولية الاجتماعية لشركاتهم إلى جانب التقارير المالية الدورية. وتتضمن هذه التقارير معلومات عن سياسات الشركة فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية أو الاستثمار المسئول اجتماعياً، ومعلومات عن كيفية تطبيق هذه السياسات فى الواقع العملى، وعن النتائج التى تم الحصول عليها وتوقعات المستقبل. لكن هذه التقارير ما زالت اختيارية بالنسبة للشركات.

وهناك أزمات تحدث تظهر الحاجة إلى سياسات المسئولية الاجتماعية، وذلك مثل حالة مصانع لعب الأطفال فى الصين التى اكتشف أنها تستخدم مواد سامة، وكذلك التلوث الذى ينتج عن أعمال بعض المصانع، وغيرها من الحالات والتى يتم

بمقتضاها أن تسحب الشركات منتجاتها من الأسواق ، وهو ما يتكرر على نحو ملحوظ فى الفترة الأخيرة.
إلا أن بعض الشركات والاقتصاديين المدافعين عن الرأسمالية يعارض هذه الالتزامات على الشركات، حيث إنها تحملها تكلفة ضخمة قد تؤدى أحيانا إلى خسائر وخروج من السوق.
ومن الموضوعات المرتبطة بالاستثمار المسئول اجتماعياً التمويل الإسلامى الذى انتشر فى الآونة الأخيرة حتى فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة فى ٢٠٠٨. والتمويل الإسلامى لا يرتبط فقط بعدم التعامل بالفائدة ولكنه أيضاً يستبعد المجالات المحرمة (الضارة) مثل الخمور والقمار وغيره، وهو ما يتشابه مع الاستثمار المسئول اجتماعياً.
وترصد بعض الدراسات أن البنوك الإسلامية تزايدت بحوالى ٥٠% منذ عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٢، واكتسبت أهمية نظراً لصلابتها فى مواجهة الأزمة المالية العالمية. وعلى نفس المسار فإن الاستثمار المسئول اجتماعياً ينمو فى أمريكا بمعدل أسرع من الاستثمار التقليدى. وهناك مطالبات باستخدام أموال المعاشات فى مثل هذه الاستثمارات.

الاقتصاد وقضية الحرية:

هناك أثر واضح لهيمنة القطاع الخاص وتراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى المباشر على تخصيص الموارد فى الدولة، وذلك نتيجة السعى إلى الربح والذى يؤدى إلى التوجه إلى تلبية احتياجات الأغنياء واستهلاكهم الترفى المتزايد على حساب احتياجات الفقراء، وعلى حساب احتياجات المجتمع لحل مشكلاته، وخاصة مشكلات البطالة، ولتعميق التصنيع والتقدم العلمى والتكنولوجى.
وترتبط هذه الظاهرة بشكل ما بقضية الحرية. إن من مقتضيات الحرية الاقتصادية أن ينفرد القطاع الخاص بالساحة فيما يتعلق بكل أوجه النشاط الاقتصادى، وأن يقتصر دور الدولة على التنظيم والرقابة واستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لتوجيه القطاع الخاص بشكل غير مباشر إلى المجالات التى تستهدفها الدولة.
ويثير ذلك قضية هامة يجب التوافق بشأنها وهى قضية الحرية التى أصبحت مطلباً ملحاً وارتفعت سقوف الحرية بشكل كبير. إن الحرية تعد من أغلى الحقوق التى يمكن أن يتمتع بها الإنسان، ولكن فى نفس الوقت هناك ظواهر نشاهدها فى المجتمع وفى العالم حولنا توضح حدوث مشكلات حقيقية نتيجة عدم وجود ضوابط على الحرية. المثل القريب والصادم الذى يمكن طرحه فى هذا السياق هو ما سمعناه من فترة قريبة عن حادثة إطلاق النار على مدرسة فى الولايات المتحدة الأمريكية

ومقتل ٢٠ طفل بين سن السادسة والسابعة وقد أوضح حديث الرئيس الأمريكى أن هذه المشكلة المتكررة تهدد المجتمع وأصبحت لا يمكن السكوت عنها، وأن الحل لا بد أن يتمثل فى تعديل القانون الذى يتيح حرية حمل أسلحة لأى فرد، أى لا بد من تقييد الحرية فى هذا السياق.

ألا يستدعى ذلك إعادة النظر فى دور الدولة؟

ثانياً: منظومة القيم والتنمية فى مصر

بالرجوع إلى مفهوم التنمية المستدامة ومتطلباتها ومدى توافرها فى مصر نلاحظ أن كثيرا من المقومات ينتابها الضعف وتحتاج إلى التطوير وكفاءة الاستخدام.

مدى توافر مقومات التنمية المستدامة فى مصر

إن مصر تعانى ندرة فى مواردها الطبيعية، خاصة المياه والأرض الصالحة للزراعة ومصادر الطاقة، وذلك فضلا عن التلوث وإهدار الموارد، مما يوضح عدم كفاءة استخدام الموارد.

إن رأس المال المادى محدود أيضاً فى مصر بسبب ضعف معدلات الاستثمار والادخار. ومستوى الادخار القومى فى مصر من أقل المعدلات (يتراوح حالياً حول ١٥%)، وذلك إذا قارناه بالمستويات القائمة فى الدول الآسيوية (وصل إلى ٣٥% وفى بعض الدول ٥٠%) التى حققت طفرات تنموية فى الفترة الأخيرة.

ويعنى ذلك أن مصر ما زالت بعيدة عن مقومات استدامة التنمية، وأن الأجيال المقبلة ستتعرض لمواجهة مشكلات كبيرة إذا استمر النمط الحالى للتنمية فى مصر، والذى يعتمد بدرجة كبيرة على منظومة القيم والثقافة السائدة.

ومن أسباب ضعف الادخار فى مصر النزعة الاستهلاكية مع الانفتاح والدعاية والإعلان، واتساع الفوارق بين الطبقات، وضعف ثقافة الادخار وانتشار سلوكيات تبديد الموارد على كل المستويات، حيث لا تسعى الأسرة المصرية إلى تربية أبنائها على قيم الادخار والتوفير واستخدام كل الموارد بشكل جيد، وعدم تبديد أى منها مهما صغر قدره. إن الأسرة المصرية تتحرج من هذا النوع من السلوك وتعتبره بخلاً، وفى الحقيقة أن الفارق كبير بين البخل والتقطير والحرمان وبين ترشيد استخدام ما هو متاح من الموارد، إن سلوك الترشيد فى استخدام الموارد فى تربية الأبناء موجود بشكل كبير فى كثير من الدول الآسيوية المتقدمة مثل اليابان، وأيضاً فى دول أوروبية متقدمة مثل بريطانيا.

وفيما يتعلق برأس المال البشرى فى مصر، فإنه أيضاً يعانى من كثير من أوجه القصور بسبب انخفاض جودة وكفاءة النظام التعليمى، ومستوى ومدى تغطية الخدمات الصحية لكافة الأفراد والمناطق، وكثير من الأسباب أدت إلى أن أصبح

مستوى انتاجية العمل فى مصر من أدنى المستويات على مستوى العالم. إن مؤشرات ترتيب مصر فيما يتعلق بالانتاجية و مستوى النظام التعليمى وكفاءة سوق العمل فى تقارير التنافسية العالمية متأخرة للغاية[١١].

وفيما يتعلق بالنوع الآخر من رأس المال المطلوب للتنمية المستدامة وهو رأس المال الاجتماعى، نجد أنه فى استطلاع للرأى بين المصريين فى عام ٢٠٠٨ هناك بعض المؤشرات الدالة على ضعف رأس المال الاجتماعى، حيث إن ٨٠% من المبحوثين قالوا إنهم يتباعدون أكثر مما يتجهون للتقارب، ونسبة المشاركة فى الجمعيات الأهلية والأحزاب لا تزيد على ١٣%. وترتيب مصر فى مؤشر إدراك الفساد فى ٢٠٠٨ كان ١١٥ من بين ١٨٠ دولة. كما أن ٨٤% من المبحوثين كانوا يعتقدون أن الفساد فى ازدياد، و ٩٠% لا يستطيعون قضاء مصالحهم إلا بالواسطة[١٢].

ويعنى ذلك أن هناك محدودية فى رأس المال الاجتماعى فى مصر وضعف فى الثقة المتبادلة بين الأفراد، وضعف فى مؤسسات المجتمع الأهلى. وذلك بالإضافة إلى انتشار الفساد وتحوله إلى آلية عمل تتمتع بدرجة عالية من الانتشار والتبرير الاجتماعى من زاوية الاضطرار.

العلاقة بين منظومة القيم والقضايا الاقتصادية فى مصر

فيما يتعلق بالعلاقة بين الثقافة والعمل والانتاجية فى مصر فإنها من ناحية ترتبط بحالة رأس المال البشرى التى أشرنا إليها، كما ترتبط أيضاً بالعوامل الأخرى التى تنعكس على منظومة القيم فى مصر، كما ترتبط بالأوضاع المؤسسية وخاصة قوانين العمل السائدة.

ويلاحظ أن أغلب الدراسات التى تتعرض لقضية العلاقة بين الثقافة والعمل تركز على حقوق العاملين تجاه صاحب العمل وتجاه المؤسسة التى يعملون بها وظروف العمل المحيطة بهم، ولا تكاد توجد دراسات تتناول تأثير الثقافة والقيم السائدة لدى العاملين على الأمانة فى العمل من حيث الالتزام بالتعاقد مع صاحب العمل، وأداء الأعمال المطلوبة على النحو المطلوب وبالمواصفات المطلوبة، واحترام أوقات العمل وعدم إفشاء الأسرار واهدار موارد المؤسسة. وربما كان السبب فى ذلك أن القوانين فى الدول المتقدمة وغيرها من الدول تمنح حرية لصاحب العمل فى فصل العامل وفقاً لظروف ومقتضيات المؤسسة. إلا أنه فى دول أخرى ومنها مصر، فإن العمل فى الحكومة والقطاع العام لا توجد فيه هذه الحرية، ويشعر العامل أنه يتمتع بحماية حتى لو أساء أداء عمله. ويعد ذلك من أسباب انخفاض الانتاجية ومستوى الأداء فى الجهاز الإدارى للحكومة والقطاع العام بشكل خاص، وذلك بالإضافة إلى العوامل الأخرى المتعلقة بضعف مستوى رأس المال البشرى.

ويلاحظ فى مصر التناقض بين التمسك بالمظاهر الدينية الشعائرية وممارسة نقيض ما ينص عليه الدين من أمانة أداء العمل على النحو المطلوب، بل واتقانه والإجادة على أكمل وجه وعدم استحقاق أجر بدون عمل مقابل له.

وترتبط هذه الظاهرة بشكل كبير بنمط القيم السائد والذى يجعل كثير من الأفراد يتعامل بسطحية واستسهال (كسل) وبمنهج غير علمى فى إدراك كثير من الأمور، وأخطرها تعاليم الدين وجوهرها. ويعد ذلك أحد التداعيات السلبية لنظام التعليم القائم الذى يعتمد على التلقين، ويشل قدرات الطالب على التفكير، ولا يؤهله للقدرة على استخدام المنطق العلمى فى الإدراك، و ذلك إضافة إلى تفشى ظاهرة الغش وظاهرة استمرار وجود الأمية.

وفيما يتعلق بقضية الإفراط فى الاستهلاك فهى من الظواهر القائمة فى مصر وترتبط بشكل كبير بالعوامل الثقافية والتغيرات التى طرأت على منظومة القيم. ونلاحظ انتشار وتفشى الظواهر التالية:

طغيان المادة وحب المظاهر – ظاهرة التقليد – ظهور سلع وخدمات جديدة بشكل مستمر نتيجة العولمة وثورة الاتصالات - حب التمايز واستهلاك الماركات (حتى للأطفال) لدى الطبقات الغنية للتمايز عن الطبقات الأدنى.

وكلما حاولت الطبقة الوسطى الاقتراب من استهلاك الطبقة الغنية قامت الأخيرة بالتحرك إلى سقف أعلى.

إن غير الأغنياء يقلدون الأغنياء، والأغنياء يقلدون المشاهير من نجوم الفن والرياضة المصريين والعالميين، ولذا انتشرت ظاهرة استخدام هؤلاء النجوم فى الدعاية للسلع والخدمات، وهى ظاهرة فى العالم كله وليس فقط فى مصر. كما يلاحظ أن الأطفال أصبحوا مستهدفين للإفراط فى الاستهلاك وهم نقطة ضعف لدى الأهل.

المنتجون أصبحوا يستهدفون المستهلكين الأغنياء. والإفراط فى الاستهلاك لا يأخذ فى الاعتبار محدودية قاعدة الموارد البيئية مثل المياه وموارد الطاقة (لاحظ انتشار ملاعب الجولف فى بعض المجمعات السكنية الفاخرة والمناطق السياحية وهى تتطلب استهلاكاً عالياً من المياه، لاحظ أيضاً توسع صناعة السيراميك وهى من أكثر الصناعات استهلاكاً للطاقة)، وتعد المياه والطاقة من أكثر الموارد ندرة حالياً فى مصر، وإذا استمر النمط الحالى فإن ذلك يهدد بمشاكل خطيرة فى المستقبل، حيث قد لا تستطيع مصر تأمين احتياجاتها من المياه والطاقة، وربما تضطر إلى مزيد من الاستيراد واللجوء إلى حلول باهظة التكلفة (مثل تحلية مياه البحر) تهدد مسيرة التنمية بشكل خطير.

وينتج عن الإفراط فى الاستهلاك الترفى سوء توزيع الموارد فى الدولة وتراجع التصنيع واستمرار سوء توزيع الدخل بل وتزايده، وتشتت المجتمع، مما يؤدى إلى ضعف الإنتماء وتزايد الصراعات بأشكالها المختلفة والتى تزداد حدة فى الأزمات السياسية ويزداد العنف.

هناك أيضاً عوامل مؤسسية ساهمت فى إضعاف منظومة التنمية فى مصر، ومنها أن القطاع الخاص ترك له دور قيادة التنمية، إلا أن أزمة منظومة القيم أدت إلى ضعف هذا الدور لعدة أسباب.

إن جزءًا كبيرا من القطاع الخاص فى مصر يتعجل الحصول على الربح ويتفادى الدخول فى استثمارات طويلة الأمد أو لا تأتى بعائد كبير إلا بعد فترة كبيرة، كالاستثمارات فى الصناعات الثقيلة وتعميق التصنيع. كما أن السعى وراء الربح يدفع البعض للانخراط فى أنشطة لا صلة لها بالانتاج، بل إنها قد تضر بالانتاج والمجتمع ككل، كالأنشطة المعتمدة على الغش والتدليس والمضاربات العقارية والمالية والقنوات الفضائية وغيره ...

ومع ذلك فإن هذا لا يعنى مطلقاً أنه لا يوجد فى مصر رجال أعمال شرفاء من القطاع الخاص، إلا أن تزايد الظواهر السلبية يتعين رصده لمحاولة الوصول إلى حلول للعلاج.

الاستثمار المسئول اجتماعياً يعنى اتباع استراتيجية تسعى للربح والصالح الاجتماعى فى آن واحد. وهذا لا نلحظه فى مصر، حيث إن هناك وجود لصناعة التبغ وتتبع ملكية الدولة، كما أن المخدرات انتشرت بشكل ملحوظ فى الآونة الأخيرة. كما أن الدولة لا تمارس دورها فى إلزام الشركات باتباع قواعد والتزامات المسئولية الاجتماعية للشركات.

إن السعى إلى الربح السريع السهل وعلى حساب أية قيم أصبح هو المحرك الرئيسى لكثير من مؤسسات الإعلام وللأعمال والمنتجات الثقافية التى يقدمها القطاع الخاص تحت شعار حرية الإبداع، وكثير منها أعمال هابطة تؤثر تأثيراً سلبياً على المجتمع وخاصة على الشباب والأطفال.

ولكن هل يجب أن يسمح المجتمع بهذ المخاطر تحت مسمى الحرية؟ هل الحرية المطلقة لها أولوية على مستقبل جيل ومستقبل وطن وعلى القيم الراقية الطيبة التى يجب أن يقوم عليها المجتمع؟

العلاقة بين منظومة القيم والموازنة العامة للدولة:

من أهم المجالات الاقتصادية التى يتضح فيها أثر قيم الأفراد وثقافة المجتمع مجال المالية العامة، وبالتحديد الموازنة العامة للدولة بجانبيها الإنفاق والإيرادات.

وفى هذا السياق يلاحظ فى مصر أن هناك ثقافة سائدة إلى حد كبير أن المال العام هو مال الحكومة وليس مال الشعب (مال سايب)، وطالما أن الثقة مفقودة مع الحكومة فإن المال العام يمكن إهداره بسهولة ولا ضرر على المجتمع أو الأفراد من هذا الهدر.

ويأخذ الهدر أشكالاً متعددة منها عدم الحرص على المحافظة على الممتلكات العامة بل وتعمد الإضرار بها فى بعض الأحيان (مثل وسائل النقل العام على سبيل المثال). من مظاهر الهدر أيضاً عدم المحافظة على الموارد والمستلزمات التى يتم استخدامها أثناء العمل فى الجهاز الإدارى للدولة، ويدخل فى هذه الموارد وقت العمل وهو من أثمن الموارد.

إن الخلل القائم فى منظومة القيم، وخاصة القيم الأخلاقية الدينية، يمنع الأفراد من إدراك أنه ليس من حقهم استخدام موارد ووقت العمل لغير أغراض العمل، وأن ذلك يعنى إخلال بالأمانة وهى من أعظم الحرمات عند الله، كما أنه يدخل فى إطار المال الحرام الذى مهما صغر حجمه فإنه يعظم إثمه.

إن مظاهر هدر المال العام فى مصر كثيرة ولها تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة.

إن انتشار الفساد فى الجهاز الإدارى للدولة بكافة مظاهره، ومنها المبالغة فى مكافآت بعض العاملين بدون عمل يوازى قيمتها ولمن لا يستحق وبدون عدالة، وأيضاً الإهمال فى ترشيد استخدام المتاح من الموارد وإهمال صيانتها حتى تفسد قبل انتهاء صلاحيتها. كل ذلك يحمل جانب النفقات فى الموازنة العامة بقدر كبير من الإنفاق الذى كان يمكن تجنبه وتوفيره للإنفاق على خدمات أساسية يحتاجها المجتمع وبخاصة الفقراء لو كان هناك انضباط وقدر من العقلانية وبعد النظر فى ثقافة المجتمع وفى منظومة القيم الأخلاقية واتساقها مع جوهر الأديان السماوية.

ولا يقتصر الهدر على جانب الإنفاق فى الموازنة العامة بل إن الهدر فى جانب الإيرادات ملموس ومؤثر بدرجة كبيرة ويتمثل أساساً فى التهرب من الضرائب.

إن مشكلة التهرب من الضرائب فى مصر بلغت حداً كبيراً حتى أن نسبة الضرائب المحصلة لما يجب تحصيله تتراوح حول ٤٠% وفقاً لما يذكره العاملون فى مصلحة الضرائب. إن الموازنة العامة للدولة يضيع عليها مليارات الجنيهات بسبب التهرب من الضرائب. هذه المليارات كان الأولى أن يتم تحصيلها لتحسين وضع الموازنة العامة ولتحسين توزيع الدخل وللإنفاق على استثمارات عامة من أجل التنمية والإنفاق على التعليم والصحة وتحسين أحوال المصريين.

إن الكثيرين ممن يتهربون من الضرائب يعتبرون أن ذلك يمثل نوعاً من الذكاء الاجتماعى والقدرة على خداع الحكومة. ويعكس ذلك نوعاً من الخلل فى منظومة القيم، لأن هذه الضرائب هى مال مستحق للدولة ودين على المكلف بدفعها، والتفريط فى هذا الحق للدولة يدخل فى إطار الغش والكذب وهو بكل المقاييس رذيلة من الرذائل التى ينعكس ضررها على المجتمع بأكمله.

وهكذا نجد أن مشكلة العجز المزمن للموازنة العامة للدولة لا يرجع فقط إلى أسباب اقتصادية أو اسباب فنية خاصة بطريقة إعداد الموازنة، بل إن منظومة القيم السائدة تمارس تأثيراً مباشراً ملموساً على الموازنة العامة ومن ثم على منظومة التنمية بأكملها، ويساهم الخلل فى هذه المنظومة فى تعميق مأزق التنمية فى مصر.

ثالثاً: متطلبات تحسين منظومة القيم للارتقاء بالأداء التنموى والارتقاء بالإنسان المصرى

إن تحسين منظومة القيم فى مصر والارتقاء بها يجب أن يكون هدفاً فى حد ذاته فضلاً عن تأثيره على مسيرة التنمية. ولا تقع مسئولية هذا العمل على مؤسسة بعينها ولكن الأمر يتطلب مشاركة كل أطراف المجتمع فى إصلاح الخلل القائم، إن المسئولية مشتركة وأدوار الشركاء متداخلة وتدعم بعضها البعض.

الدولة: لا بد أن تمتلك الدولة إرادة التغيير وتخطط له وتقوم بتوظيف أدواتها ومؤسساتها لهذا الغرض، ومن أدوارها المطلوبة فى هذا السياق[١٣]:

التصدى لحالات الفساد على كل الأصعدة وتطهير أجهزة الدولة من الفساد لإشاعة الثقة بين الشعب والحكومة، ويقتضى ذلك الحزم فى تطبيق القوانين وآليات الثواب والعقاب وتحسين نظم الإدارة وإعادة توصيف الوظائف والحقوق والواجبات المرتبطة بها بشكل واضح؛

إعادة النظر فى معايير اختيار القادة فى المناصب القيادية بحيث تعتمد على الكفاءة وليس على أهل الثقة؛

توسيع مساحة الديموقراطية بحيث لا تقتصر على مجرد ديموقراطية صناديق الانتخاب، بل تدعم المشاركة بكل أشكالها وفى كل المجالات؛

مراجعة النصوص التشريعية وكيفية تطبيق القانون، وفى هذا المجال فإن من القوانين التى تتطلب أولوية فى تعديلها قانون العمل بحيث يحقق توازناً بين مصالح كل من العاملين وأصحاب العمل وجدية الالتزام بتطبيق القانون؛

البحث عن حلول لمشكلة البطالة؛

التوسع فى تأسيس الأندية الشبابية والتوسع فى برامج العمل الصيفى للشباب؛

الاهتمام بالصحة والتغذية ومكافحة التلوث خاصة الرصاص فى الهواء.

ويدخل فى هذا السياق توجيه عناية خاصة للتغذية المدرسية وتوسيع نطاقها والاهتمام بنوعيتها؛ تشجيع الادخار واتباع السياسات اللازمة لتحقيق عدالة توزيع الدخل وترشيد الإنفاق العام، ويمكن استخدام وسائل الإعلام لتنظيم حملات إعلامية مدروسة لتشجيع الأسر والأطفال على الادخار وترشيد استخدام الموارد؛

ومن المفيد أن تقر الدولة بعض الحوافز لتشجيع الشركات الخاصة على تطبيق ممارسات المسئولية الاجتماعية؛

إصلاح نظام الإدارة الضريبية والاهتمام بمكافحة التهرب الضريبى والقيام بحملات إعلامية موسعة ومتكررة لرفع الوعى الضريبى وإدرام أهمية الامتثال الضريبى.

القطاع الخاص: من الضرورى أن يقتنع أصحاب الشركات بأهمية تطبيق الممارسات المرتبطة بالمسئولية الاجتماعية للشركات والاستثمار المسئول اجتماعيا، إن هذه الممارسات وإن تضمنت بعض التكلفة ومن ثم تضحية ببعض الأرباح فى المدى القصير، إلا أنها تصب فى مصلحة العاملين والمستهلكين والمجتمع ككل، وهذا من شأنه زيادة انتاجية العمل وزيادة الطلب من جانب المستهلكين وتحسين سمعة الشركة، وهو ما لا بد أن ينعكس فى نهاية الأمر على زيادة أرباح الشركة، وهو ما يحقق المصلحة المشتركة للشركة والمجتمع.

الإعلام: لا يختلف أحد على أهمية وخطورة الإعلام فى هذه المرحلة الدقيقة، وتتمثل المشكلة حالياً فى انفتاح الفضاء الإعلامى وسيطرة القطاع الخاص وصعوبة التحكم فيما يقدمه الإعلام بوسائله المتعددة، وسيطرة شعار حرية الإبداع. وهنا يجب على العاملين فى هذا المجال إدراك خطورة الإعلام وإدراك رسالته وأنه سلاح ذو حدين ويجب استخدامه بوعى فى إصلاح المجتمع وليس فى تدميره. وفى هذا السياق فإنه لا مجال لحديث عن تدخل الدولة بالمنع لوسائل أو مواد إعلامية، وإنما يجب أن يكون هناك ميثاق شرف وتنظيم ورقابة داخلية فى قطاع الإعلام، كما يجب على الدولة تشجيع تقديم الأعمال الراقية التى تدعم القيم الإيجابية وتتوخى الصدق والأمانة فى تقديم المعلومة أو المنتج الثقافى وتحفيزها مادياً لتشغل مساحات إعلامية أوسع على حساب المواد الهابطة أو التى تشكل ضرراً على المجتمع. ويمكن فى هذا السياق اقتراح تشكيل مؤسسة برأسمال مشترك بين الدولة والقطاع الخاص يكون مهمتها تمويل انتاج أعمال جيدة راقية، وتكون فى نفس الوقت جاذبة بما يسمح بتحصيل إيرادات تكفل استدامة التمويل.

المؤسسات الدينية: تتسم الفترة الحالية فى تاريخ مصر بدور واسع ومنتشر للمؤسسات الدينية والخطاب الدينى وتأثيره البالغ، بصفة خاصة فى المناطق الريفية والشعبية، وقد ساعد فى ترسيخ هذا الدور انتشار الفضائيات والقنوات الدينية بشكل

غير محدود، وكذلك ظهور الأحزاب الدينية على ساحة العمل السياسى بعد الثورة. وتتمثل خطورة هذا الدور فى تصدى أنصاف المتعلمين والمتشددين للخطاب والفتوى الدينية مما أدى إلى سوء فهم كثير من الأمور الدينية وانتشار التشدد والتعصب. وبالنظر للوضع الحالى فإن التوصية المعتادة بتجديد الخطاب الدينى لن تجد لها مكاناً فى الواقع إلا إذا تم التعامل معها بشكل واع وببرنامج مدروس. ولعل المدخل فى هذا البرنامج أن تخصص الوسائل الإعلامية المحترمة، الحكومية منها والخاصة، مساحات أكبر لعلماء الدين والدعاة المعتدلين والراسخين فى العلم، وخاصة الشباب القادرين على التأثير فى الشباب بصفة خاصة. ومن المفيد أيضاً توسع وزارة الأوقاف فى امداد المساجد بخطباء على مستوى جيد من العلم والخبرة والاعتدال واتقان التعامل بلغة ومفاهيم الفئات المستهدفة، والتوسع فى التدريب واستخدام متطوعين لسد النقص الموجود، والتركيز بصفة خاصة على المناطق الريفية والشعبية.

ومما لا شك فيه أن القدوة فى السلوك من جانب القائمين على الخطاب الدينى لها أهمية بالغة وينبغى التشديد عليها تماماً ومراعاتها فى اختيار من يتصدى لهذه المهمة.

المؤسسات التعليمية:

إن نظام التعليم فى مصر يتحمل مسئولية كبرى فى تراجع منظومة القيم فى مصر، بسبب دوره الخطير فى تشكيل وعى الأطفال والشباب وطريقتهم فى إدراك الأمور والتعامل معها، وهو عنصر الخلل الرئيسى الذى له تداعى على كل عناصر ومقومات منظومة القيم. إن المؤسسات التعليمية يجب أن تستعيد دورها فى التربية بأصولها الصحيحة وبمنهج العصر الحديث، ولن يكون هناك إصلاح ما لم يتم تعديل مناهج وطرق التدريس بما ينمى القدرة على التفكير والابداع والعمل الجماعى والتعامل الراقى مع الاختلاف. إن ذلك يتطلب تفعيل نتائج الدراسات المتعددة والمتراكمة فى هذا المجال، ولا ينقصها إلا إرادة التنفيذ والتعامل بوعى وواقعية مع مشكلات التمويل ودور الدولة والقطاع الخاص فى دعم التعليم على النحو المطبق فى كثير من دول العالم.

الأسرة: الأسرة المصرية عليها أن تعى مسئوليتها فيما صارت إليه منظومة القيم فى مصر، وأن تصحيح هذه المنظومة والإرتقاء بها أصبح أمراً حتمياً لحماية المجتمع ومستقبل شبابه من الانهيار. ولعل أهم ما يجب أن تقوم به الأسرة هو التراجع عن تغليب الماديات والاهتمام بالمظاهر والمحاكاة والاستهلاك الترفى، والتغاضى، بل وتشجيع الأبناء أحياناً على الغش، وابتعاد رب الأسرة لفترات طويلة.

كل هذه الأمور كان لها انعكاسات مباشرة على منظومة القيم ويجب أن تسعى الأسرة إلى التراجع عنها، ويجب أن يساندها الإعلام فى هذا السياق، وذلك بتقليل الإعلانات المستفزة التى تركز على الاستهلاك الترفى، وأن تقوم بتقديم النماذج الناجحة فى المجتمع وتقديرها اعلامياً واجتماعياً لتكون هى القدوة وليس نجوم الفن الهابط وأصحاب المال من أى مصدر كان.

المجتمع المدنى:

إن المجتمع المدنى أصبح يقوم بدور كبير فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر والعالم كله. وبناءً على فإنه يمكن أن يلعب دوراً هاماً مكملاً لأدوار الأطراف الأخرى فى المجتمع، وفى هذا السياق يمكن اقتراح تضمين التدريب الأخلاقى فى أنشطة الجمعيات الأهلية. لقد أصبح هناك علم ومناهج للتدريب الأخلاقى يمكن الاستفادة بها وتطبيقها سواء فى داخل الشركات أو للشباب الباحثين عن عمل أو حتى للطلبة وفى أى مجتمعات، على أن يتم تطويع هذه المناهج للواقع المصرى.

الفرد:

وفى النهاية فإن كل فرد يجب أن يشعر بمسئوليته تجاه نفسه ومجتمعه ومستقبله ومستقبل أولاده. وفى هذا السياق لا يجب انتظار أن يؤدى الآخرون دورهم لأقوم أنا بدورى، وإنما يجب المبادرة بمراجعة أسلوب الحياة ومقاومة السلوكيات السلبية التى تعود عليها الفرد وإحلالها بسلوكيات وقيم إيجابية بناءة وذلك تحت شعار "إبدأ بنفسك للوصول إلى احترام الذات على أقل تقدير".

وكلمة أخيرة فى هذا الموضوع الهام، وهى أنه رغم التراجع الواضح فى منظومة القيم فى مصر، إلا أنه ما زالت هناك قيم أصيلة فى جذور هذا المجتمع، ويجب البحث عن النماذج المضيئة وإبراز تجاربها الناجحة لتكون نماذج يقدرها المجتمع ويقتدى بها الأفراد، ولتوضيح أن الأمل ما زال موجوداً بل وقوياً فى استعادة مصر وجهها المشرق بحضارة راقية بإذن الله.

الهوامش والمراجع:

١ يعتمد جزء كبير من هذا المقال على محاضرة للكاتبة عن "الثقافة والقضايا الاقتصادية" فى سياق دبلوم عن التخطيط الاستراتيجى للعاملين فى الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، وذلك فى معهد التخطيط القومى فى ديسمبر ٢٠١٢.

٢ انظر على سبيل المثال: ابراهيم العيسوى. الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما (تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل). المكتبة الأكاديمية. منتدى العالم الثالث مشروع مصر ٢٠٢٠. القاهرة ٢٠٠٧.
جلال أمين. ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن ١٩٤٥-١٩٩٥". دار الشروق ١٩٩٨

٣ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مركز الدراسات المستقبلية. "نحو منظومة القيم الإيجابية الداعمة لرؤية مصر". فبراير ٢٠٠٨.

٤ ابراهيم العيسوى. "آفاق النمو الاقتصادى فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية" الجزء الأول. معهد التخطيط القومى. قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٦). يناير ٢٠١١.

٥ worldvaluessurvey.org

٦ En.wikipedia.org

٧ World Bank. "World Development Indicators". ٢٠٠٨

٨ *Human Development Report 1991 Overview*, *United Nations Development Program (UNDP)*

٩ Valdivia, A.N. "Culture of Consumption". JOURNALISM AND MASS COMMUNICATION. Vol. ١.

١٠ معهد التخطيط القومى. مرجع سبق ذكره

١١ معهد التخطيط القومى. مرجع سابق

١٢ معهد التخطيط القومى. مرجع سابق

١٣ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مرجع سبق ذكره